

Distr.: General  
11 April 2014  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان

٨/٢٥

## دور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبليغه الشعوب والأمم كافة، وكذلك بإعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين يؤكدان أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة،

وإذ يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٧ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ و٢٠/١٩ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، وجميع القرارات الأخرى المتعلقة بدور الحكم الرشيد في تعزيز حقوق الإنسان، وكذلك إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية،

وإذ يرحب بعزم الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتزام جميع الدول في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي<sup>(١)</sup> لعام ٢٠٠٥ بجعل مكافحة الفساد من

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.



الأولويات على جميع الصُّعد، وإذ يلاحظ باهتمام أحكام الاتفاقية التي أفضت إلى وضع آلية مشتركة بين الدول الأطراف لاستعراض ما تحرزه من تقدم في مجال محاربة الفساد،

وإذ يلاحظ العمل الجاري في إطار عدة مبادرات مهمة ترمي إلى تعزيز ممارسات الحكم الرشيد على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي،

وإذ يسلّم بأهمية وجود بيئة مواتية، على الصعيدين الوطني والدولي، تفضي إلى التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأهمية العلاقة التعاقدية بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان،

وإذ يسلّم أيضاً بأن حكومة تتسم بالشفافية والمسؤولية والمساءلة والانفتاح وتقوم على المشاركة، وتلبّي احتياجات الشعب وتطلعاته، هي الأساس الذي يقوم عليه الحكم الرشيد، وبأن هذا الأساس شرط من الشروط التي لا غنى عنها للإعمال الكامل لحقوق الإنسان، ومنها الحق في التنمية،

وإذ يشدّد على أن الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المطّرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وإذ يعيد في هذا السياق التأكيد على إعلان الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ونتائج مؤتمر القمة الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠،

وإذ يسلّم بتزايد وعي المجتمع الدولي بالتأثير السلبي لاستثراء الفساد على حقوق الإنسان، عن طريق إضعاف المؤسسات وزعزعة ثقة الناس في الحكومات على السواء، وكذلك عن طريق تقويض قدرة الحكومات على الوفاء بجميع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان،

وإذ يدرك أن لمكافحة الفساد على جميع الصُّعد دوراً هاماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفي عملية تهئية بيئة مواتية تفضي إلى التمتع بتلك الحقوق على الوجه الكامل،

وإذ يسلّم بأن تدابير مكافحة الفساد الفعالة وحماية حقوق الإنسان، بطرق منها تعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومة، أمران يدعم أحدهما الآخر،

وإذ يلاحظ باهتمام نتائج الدورات الثالثة والرابعة والخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعقودة في الدوحة في عام ٢٠٠٩، وفي مراكش بالمغرب في عام ٢٠١١، وفي مدينة بنما في عام ٢٠١٣،

وإذ يشدّد على أهمية اتساق السياسات وتنسيقها في إطار العمليات الحكومية الدولية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من ناحية، ومبادرات مكافحة الفساد من ناحية أخرى،

وإذ يشدد أيضاً على أهمية وضع وتنفيذ تشريعات وطنية لتعزيز الوصول إلى المعلومات، وتدعيم إقامة العدل والشفافية والمساءلة والحكم الرشيد على جميع الصُّعَد،

وإذ يؤكد من جديد حق كل مواطن في تقلد الوظائف العامة في بلده على قدم المساواة عموماً، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٢٥ (ج) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ يسلّم بأن وجود خدمة عامة تتسم بالمهنية والمساءلة والشفافية، وتتقيد بأعلى معايير الفاعلية والكفاءة والنزاهة، عنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد،

وإذ يسلّم أيضاً بأن معارف موظفي الخدمة العامة ووعيهم وتدريبهم، فضلاً عن تشجيع ثقافة حقوق الإنسان داخل دوائر الخدمة العامة، هي أمور تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز احترام حقوق الإنسان وإعمالها في المجتمع،

١- يرحّب بنشر تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها<sup>(٢)</sup>، ويحيط علماً باهتمامه بما قدّمته من استنتاجات وتوصيات؛

٢- يرحّب أيضاً بالاتجاه المتنامي نحو التصديق العالمي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويشجع الدول التي لم تصدّق بعد على هذا الصك الدولي الهام على أن تنظر في القيام بذلك؛

٣- يشدد على أنّ الدولة هي المسؤول الرئيسي على الصعيد الوطني، من خلال الأحكام الدستورية وغيرها من التشريعات التمكينية ضمن وسائل أخرى، بما يتسق مع التزاماتها الدولية، عن ضمان تقيّد الخدمات العامة المهنية بأعلى معايير الفاعلية والكفاءة والنزاهة واستنادها إلى مبادئ الحكم الرشيد، بما في ذلك الحياد وسيادة القانون والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، ويؤكد في هذا الصدد أهمية التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

٤- يدعو الأمين العام إلى أن يكفل الحفاظ على نزاهة منظومة الأمم المتحدة في اضطلاعها بالدور المنوط بها في خدمة الإنسانية، وتحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، بغية ضمان استمرار منظومة الأمم المتحدة في تحسين نوعية عملها على جميع الصُّعَد، بما في ذلك في مجال دعم الأهداف والأولويات على الصعيد الوطني؛

٥- يطلب إلى المفوضة السامية أن تنظم حلقة نقاش، في الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان للحكم الرشيد في الخدمة العامة، وأن تنسق مع الدول، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وهيئات المعاهدات،

والإجراءات الخاصة ذات الصلة، والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، فضلاً عن المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بغية ضمان مساهمتها في حلقة النقاش؛

٦- يطلب أيضاً إلى المفوضة السامية أن تعدّ تقريراً عن حلقة النقاش في شكل تقرير موجز، وأن تقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والثلاثين.

الجلسة ٥٤

٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤

[اعتمد بدون تصويت.]